

السياسة الشرعية في العصر النبوي وأثرها على بناء الدولة الإسلامية

أ.بشائر اسماعيل احمد رشيد طالبة ماجستير في جامعة ازاد الاسلاميه

أ.م.د محبوبه شرفي استاذ مشارك في قسم التاريخ في جامعه ازاد الاسلاميه

Sharia policy in the prophetic era and its impact on building the Islamic state □

Dr.Mahbubuh Sharafiun □

Associate Professor, Department of History Islamic Azad University □

Sharafi48@yahoo.com □

bashayir asmaeil ahmad rashid Master's student at Islamic Azad University□

omh7067@gmail.com □

المخلص :

يتناول هذا البحث من خلال دراسة منهجية تجمع بين التحليل النظري والاستقراء التطبيقي للتصرفات النبوية التي شكّلت الأساس السياسي للدولة الإسلامية. فقد هدفت الدراسة إلى بيان المفهوم العام للسياسة الشرعية وأهم أصولها ومصادرها المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والمصالح المرسله، وسد الذرائع، وغيرها من القواعد الأصولية التي توجه سلوك الحاكم في إدارة شؤون الدولة بما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة. كما سلط البحث الضوء على صور وتطبيقات السياسة الشرعية في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها: مبدأ الشورى، صلح الحديبية، توزيع العطايا، وتنظيم العلاقات مع القبائل والمنافقين واليهود، حيث أثبتت هذه الممارسات أن السياسة النبوية كانت متكاملة وشاملة، تجمع بين البعد الشرعي والمصلحة الواقعية، وقد ناقش البحث أيضًا أثر هذه السياسة في بناء مؤسسات الدولة الإسلامية كالقضاء، والإدارة، وبيت المال، وكذلك دورها في ترسيخ قيم العدالة والمساواة والرحمة، مما أسهم في استقرار الدولة وتماسكها الداخلي. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النبوية شكّلت نموذجًا سياسيًا راشدًا يصلح أن يكون مرجعًا يُحتذى به في بناء الدول الحديثة، لما تتميز به من مرونة، وواقعية، وانضباط بالقيم والمقاصد الشرعية، وفي الختام، أوصى البحث بضرورة استثمار هذا النموذج السياسي الإسلامي في الواقع المعاصر، وتطوير آليات تنزيل السياسة الشرعية بما يتناسب مع التحديات الحالية، مع التأكيد على أهمية إحياء هذا الفقه في مناهج التعليم والبحث العلمي. الكلمات المفتاحية: السياسة الشرعية - العصر النبوي - بناء الدولة الإسلامية - الحكم الرشيد - مقاصد الشريعة.

Abstract

This research presents a methodological study that combines theoretical analysis and practical induction of the Prophetic actions that formed the political foundation of the Islamic state. The study aims to clarify the general concept of Islamic political jurisprudence (*Siyasa Shar'iyya*) and its main principles and sources derived from the Holy Qur'an, the Sunnah of the Prophet, unrestricted public interest (*Maslaha Mursala*), blocking the means to harm (*Sadd al-Dhara'i*), and other jurisprudential rules that guide the ruler's behavior in managing state affairs to achieve public welfare and prevent harm. The research also highlights various applications of Prophetic political practices, including: the principle of consultation (*Shura*), the Treaty of Hudaibiyyah, distribution of wealth, and managing relations with tribes, hypocrites, and Jews. These practices demonstrate that Prophetic politics were comprehensive and balanced, integrating both legal foundations and practical realities. Furthermore, the study discusses the impact of these political practices in establishing vital state institutions such as the judiciary, administration, and the public treasury (*Bayt al-Mal*), and their role in promoting justice, equality, and compassion—values that contributed to the internal stability and cohesion of the Islamic state. The study concludes that Prophetic politics established a wise political model that can serve as a reference for building modern states, given its flexibility, realism, and adherence to Islamic values and objectives. Finally, the research

recommends investing in this Islamic political model in the contemporary context and integrating its principles into educational and research frameworks. **Keywords:** Islamic Political Jurisprudence – Prophetic Era – Building the Islamic State – Good Governance – Maqasid al-Shariah

المقدمة

اولاً: بيان المسألة

تُعدّ السياسة الشرعية من أبرز ملامح النظام الإسلامي في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فهي تمثل التطبيق العملي للمقاصد الشرعية في تدبير الشأن العام بما يحقق المصلحة العامة ويدراً المفسدة، ضمن إطار منضبط بأصول الشريعة وقواعدها. وعلى الرغم من أن مصطلح "السياسة الشرعية" لم يكن متداولاً بشكل اصطلاحي في صدر الإسلام، إلا أن ممارسات النبي صلى الله عليه وسلم في تدبير أمور المسلمين تعدّ تطبيقاً عملياً لما يعرف اليوم بالسياسة الشرعية. وقد اتسم العصر النبوي بتطبيق هذا النوع من السياسة بأسلوب حكيم يجمع بين ثبات المبادئ ومرونة الوسائل، مما كان له أثر بالغ في بناء الدولة الإسلامية الأولى، وترسيخ قواعدها، وضمان استقرارها، وتحقيق العدالة والرحمة في المجتمع. من هنا، تتبّع أهمية دراسة السياسة الشرعية في العصر النبوي، ليس فقط من كونها تجربة تاريخية رائدة، بل لما تحمله من دروس ومبادئ يمكن الاستفادة منها في واقعنا المعاصر، في ظل ما يشهده العالم من تحديات سياسية واجتماعية وفكرية.

ثانياً: ضرورة البحث

تتبع ضرورة هذا البحث من الحاجة الملحة إلى استحضار النموذج النبوي في السياسة الشرعية باعتباره نموذجاً متكاملًا يجمع بين الالتزام بأصول الشريعة الإسلامية والمرونة في تحقيق مصالح الأمة ضمن الواقع المتغير. ففي ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول الإسلامية في تنظيم شؤون الحكم والإدارة، تظهر أهمية العودة إلى الأسس التي قامت عليها الدولة الإسلامية الأولى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، حيث بُنيت الدولة على مبادئ العدل، والمساواة، وتحقيق المصلحة العامة، وإقامة نظام سياسي راسخ قائم على الشورى واحترام الإنسان. ومن هنا، فإن دراسة السياسة الشرعية في العصر النبوي وأثرها على بناء الدولة الإسلامية تُعدّ ضرورة علمية وعملية لفهم كيفية توظيف أحكام الشريعة في إدارة الدولة وتحقيق أهدافها الكبرى، واستلهام هذا النموذج في معالجة قضايا الحكم والقيادة في عالمنا المعاصر.

ثالثاً: مشكلة البحث

تكمّن مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس: كيف أسهمت السياسة الشرعية التي انتهجها النبي صلى الله عليه وسلم في بناء الدولة الإسلامية، وما مدى إمكانية الاستفادة منها في الواقع المعاصر؟

وتتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

- ما هو الإطار المفهومي للسياسة الشرعية؟
 - ما أبرز صور تطبيق السياسة الشرعية في العهد النبوي؟
 - كيف انعكست هذه السياسة على بناء مؤسسات الدولة واستقرارها؟
 - إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة الشرعية النبوية نموذجاً قابلاً للتطبيق في الواقع الحديث؟
- وتتمثل أهمية تناول هذه الإشكالية في تسليط الضوء على العلاقة بين المبادئ الشرعية وأساليب إدارة الدولة، وكذلك إبراز مرونة الشريعة الإسلامية في استيعاب متغيرات الزمان والمكان ضمن إطار مقاصدي متكامل.

رابعاً: فرضيات البحث

- ينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات التي يسعى إلى اختبارها والتحقق من صحتها من خلال الدراسة والتحليل، وأبرزها:
١. إنّ السياسة الشرعية التي انتهجها النبي صلى الله عليه وسلم كانت عاملاً جوهرياً في تأسيس الدولة الإسلامية وبناء مؤسساتها.
 ٢. إن تطبيق السياسة الشرعية في العهد النبوي ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ضمن إطار شرعي يراعي المصلحة العامة.
 ٣. إن السياسة النبوية اتسمت بالمرونة والتوازن بين الثوابت الشرعية والمتغيرات الواقعية، مما يجعلها نموذجاً قابلاً للتوظيف في واقعنا المعاصر.
 ٤. إن السياسة الشرعية تُعدّ إطاراً تنظيمياً متكاملًا لإدارة شؤون الدولة وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

خامساً: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء النصوص الشرعية والأحداث التاريخية التي شهدتها العصر النبوي، وتحليلها للكشف عن أبعاد السياسة الشرعية وتطبيقاتها العملية في بناء الدولة الإسلامية. كما يُستعان بالمنهج الاستقرائي في تتبع المواقف السياسية للنبي صلى الله عليه وسلم، واستنتاج القواعد والمبادئ التي قامت عليها سياسته في إدارة شؤون الأمة، بالإضافة إلى المنهج المقارن من أجل إبراز الفروق بين النموذج النبوي في الحكم والنماذج السياسية الأخرى. ويعتمد البحث كذلك على تحليل المصادر الأصلية كالمسيرة النبوية، والسنة الشريفة، وكتب السياسة الشرعية، بالإضافة إلى الدراسات المعاصرة ذات الصلة، بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية وعلمية تسهم في بيان أثر السياسة الشرعية في تأسيس الدولة الإسلامية الأولى.

المبحث الأول: ملامح السياسة الشرعية في العصر النبوي

تُعَدّ السياسة الشرعية إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها الدولة الإسلامية منذ نشأتها الأولى في العهد النبوي، حيث مثّلت الإطار العملي لتطبيق الشريعة الإسلامية في تدبير شؤون المجتمع والدولة، وتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل. وقد جسّد النبي صلى الله عليه وسلم هذه السياسة من خلال تصرفاته وسياسته في إدارة الدولة، فكانت توجيهاته ومواقفه نابعة من قواعد شرعية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ودرء المفسدة ضمن ضوابط الشريعة^١. ومن هنا، يسعى هذا المبحث إلى بيان الإطار المفاهيمي والسياسي للسياسة الشرعية، وبيان أهم أصولها ومصادرها، إضافة إلى استعراض أبرز تطبيقاتها العملية في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، والتي شكّلت اللبنة الأولى في بناء الدولة الإسلامية الراشدة.

المطلب الأول: المفهوم العام للسياسة الشرعية وأسسها في الإسلام

يمثل فهم السياسة الشرعية الركيزة الأولى لفهم طبيعة النظام السياسي في الإسلام، حيث إنها تُعنى بتدبير شؤون الأمة وفق مقاصد الشريعة وضوابطها، بما يحقق المصلحة العامة ويدفع الضرر عن الجماعة. وقد اتسم هذا المفهوم بالمرونة والسعة، مما جعله قادرًا على استيعاب متغيرات الزمان والمكان ضمن إطار شرعي منضبط. ورغم أن مصطلح "السياسة الشرعية" لم يكن متداولًا بصورة مصطلحية في صدر الإسلام، فإن جوهره كان حاضرًا بقوة في الممارسة العملية للنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده، مما يعكس عمق هذا المفهوم وارتباطه الوثيق بالشريعة الإسلامية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب بيان مفهوم السياسة الشرعية من حيث اللغة والاصطلاح، وبيان أهم أسسها ومصادرها التشريعية، التي انبثقت منها قواعد السياسة الشرعية ومصادرها.

الفرع الأول: أصول السياسة الشرعية ومصادرها

إنّ السياسة الشرعية لا تقوم على الاجتهاد المجرد عن الدليل، بل تركز على أصول شرعية راسخة تستمد مشروعيتها من مصادر التشريع الإسلامي، التي تمثل الإطار المرجعي لكل التصرفات التي تهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفساد. ويمكن إبراز أهم هذه الأصول والمصادر كما يلي:

أولاً : القرآن الكريم

يعدّ القرآن الكريم المصدر الأول والأساسي للتشريع الإسلامي، وقد تضمن جملة من المبادئ والقواعد العامة التي تُعدّ أساسًا للسياسة الشرعية^٢، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ وقد جاءت آيات كثيرة تؤكد على العدل والشورى وحفظ الحقوق وإقامة الحدود، وكلها تدخل ضمن إطار السياسة الشرعية.

ثانياً : السنة النبوية

تأتي السنة النبوية شارحة ومفصلة لما ورد في القرآن الكريم، كما أنها مصدر تطبيقي للسياسة الشرعية من خلال تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في إدارة الدولة، وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وحل النزاعات، وتدبير شؤون المجتمع. وتصرّفات النبي صلى الله عليه وسلم باعترابه حاكمًا تُعدّ من أبرز الشواهد على السياسة الشرعية في التطبيق العملي^٣.

ثالثاً : المصالح المرسلّة

وتعني مراعاة المصلحة التي لم يرد بشأنها نص خاص، ولكنها تحقق مقاصد الشريعة دون أن تصادم نصًا من نصوصها. وتُعدّ من أهم الأصول التي اعتمد عليها الفقهاء في الاجتهاد السياسي، حيث تُراعى تغير الأحوال والظروف بما يحقق الخير العام للأمة^٤.

رابعاً: سد الذرائع

ويُقصد به منع الوسائل المؤدية إلى المفسدة، حتى وإن كانت الوسيلة في أصلها مباحة، ما دامت تؤدي إلى مآل غير محمود. وقد اعتُبر هذا الأصل من أهم أدوات السياسة الشرعية في الوقاية من المفسد قبل وقوعها، وهو مبدأ يُجسد البعد الاستباقي في التشريع الإسلامي.^٦

خامساً: رفع الحرج ودفع الضرر

وهو أصل شرعي يندرج تحت مقاصد الشريعة، ويعني تيسير الأمور على الناس ورفع المشقة، كما قال تعالى: *لوما جعل عليكم في الدين من حرج*^٧. وقاعدة "الضرر يزال" من القواعد الكبرى التي تُبنى عليها العديد من أحكام السياسة الشرعية. إن هذه الأصول تُشكّل الإطار الذي يتحرك فيه الحاكم أو ولي الأمر في تدبير شؤون الدولة وفق أحكام الشريعة، بحيث يكون مقيداً بضوابطها، ومستعيناً بمرونتها لتحقيق مصلحة الأمة في ضوء تغيرات الواقع.

الفرع الثاني: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية

تتباين السياسة الشرعية عن السياسة الوضعية في كثير من الجوانب الجوهرية من حيث المنطلقات والمقاصد والمنهج، إذ لكل منهما فلسفة خاصة في تنظيم شؤون الدولة والمجتمع. ويظهر الفرق بينهما في عدد من النقاط الأساسية كما يلي:

١. المصدر والتشريع:

- السياسة الشرعية تستمد أصولها من الشريعة الإسلامية المستندة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والمقاصد الشرعية.
- السياسة الوضعية تستند إلى الفكر البشري والتجارب الإنسانية دون ارتباط بنص ديني، ما يجعلها عرضة للتغير المستمر تبعاً لأهواء البشر أو ضغوط الواقع السياسي والاجتماعي.^٨

٢. الغاية والهدف:

- السياسة الشرعية تهدف إلى تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وهي تسعى إلى إقامة العدل وصيانة الكرامة الإنسانية ضمن إطار منضبط بأوامر الشريعة ومقاصدها.
- أما السياسة الوضعية فغايتها غالباً هي تحقيق المصلحة الدنيوية فقط، وقد تُبنى على أسس نفعية أو مادية بحتة، دون الالتفات إلى الجوانب الأخلاقية أو الروحية.^٩

٣. المرجعية والضوابط:

- السياسة الشرعية مقيدة بقيود شرعية واضحة، فلا يجوز تجاوز النصوص أو مخالفة القواعد الشرعية مهما كانت المصلحة المتوقعة.
- السياسة الوضعية غالباً ما تكون مرجعيتها نسبية، قد تتغير حسب مصلحة النظام أو رؤية الحزب الحاكم، مما قد يؤدي إلى غياب الثبات في المبادئ.^{١٠}

٤. العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

- في السياسة الشرعية العلاقة تقوم على المسؤولية والتكليف والعدل والمساواة، ويُعتبر الحاكم خادماً للأمة مسؤولاً عنها أمام الله عز وجل.
- في السياسة الوضعية قد تتحول العلاقة إلى علاقة سلطة وهيمنة، وتغيب أحياناً الرقابة الأخلاقية والدينية عن تصرفات الحاكم.^{١١}

٥. النظرة إلى الإنسان والمجتمع:

- السياسة الشرعية تنظر إلى الإنسان على أنه خليفة في الأرض، وتراعي توازن حاجاته المادية والروحية.
 - أما السياسة الوضعية فتركز غالباً على الإنسان كمستهلك أو كعنصر إنتاج فقط، دون النظر إلى الجوانب القيمية والدينية في حياته.
- ومن خلال هذه الفروقات، يظهر تميز السياسة الشرعية بشمولها وواقعيتها وعدالتها، مما يجعلها نظاماً متكاملًا قادرًا على تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، على عكس السياسة الوضعية التي قد تغيب عنها القيم الثابتة والمبادئ الأخلاقية الراسخة.

المطلب الثاني: صور وتطبيقات السياسة الشرعية في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم

تعدّ سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم نموذجًا تطبيقيًا متكاملًا للسياسة الشرعية، فقد جسّد النبي الكريم المبادئ والأصول التي تقوم عليها هذه السياسة في واقع الدولة والمجتمع، من خلال تصرفاته ومواقفه العملية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والإدارية والعسكرية. ولم يكن صلى الله عليه وسلم مبلّغًا للوحي فحسب، بل كان أيضًا قائدًا للدولة الإسلامية، يُدير شؤونها بحكمة شرعية تراعي المصالح وتدرأ المفسد، مستندًا إلى الهدى الإلهي، ومستعينًا بالمشورة، ومراعياً اختلاف الظروف والأحوال.^{١٢}

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى بيان أبرز صور السياسة الشرعية التي مارسها النبي صلى الله عليه وسلم في إدارة الدولة الإسلامية، وتبسيط الضوء على نماذج عملية من سيرته تمثل قواعد ومبادئ في السياسة الشرعية، والتي أصبحت أساساً يُقتدى به في بناء الأنظمة السياسية في الإسلام.

الفرع الأول: تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم باعتباره حاكماً وإماماً من أبرز الجوانب التي تجلّت فيها السياسة الشرعية في العهد النبوي هي التصرفات التي قام بها النبي صلى الله عليه وسلم بصفته حاكماً وإماماً للمسلمين، وهي تصرفات تختلف في طبيعتها عن تلك التي قام بها بصفته مبلغاً للوحي أو معلماً للناس، لأنها تتعلق بتدبير شؤون الدولة وإدارة المجتمع بما يحقق مصالح الأمة ويضمن استقرارها^{١٣}. وقد أشار العلماء إلى ضرورة التمييز بين تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في مقام النبوة والتشريع، وبين تصرفاته في مقام السياسة والحكم والقضاء، لما لذلك من أثر كبير في فهم الأحكام وتطبيقها، ومنهم الإمام القرافي في كتابه "الفروق"، حيث فصل في أنواع التصرفات النبوية وتأثير كل نوع منها في استنباط الأحكام. وتظهر تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم السياسية والإدارية في عدة صور، منها:

1. تعيين الولاة والقضاة والموظفين الإداريين: قام النبي صلى الله عليه وسلم بتفويض المهام وتوزيع الصلاحيات على أصحابه، فعين الأمراء على الولايات والسرايا، وأرسل عمال الزكاة، واختار القضاة للفصل بين الناس، مما يدل على اهتمامه بتنظيم أجهزة الدولة وفق مبدأ الكفاءة وتحقيق الصالح العام^{١٤}.

2. إدارة الغزوات والسرايا وتنظيم العلاقات العسكرية: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقود الجيوش ويضع الخطط، ويعين القادة، ويعقد الهدن والصلح ويقرر إعلان الحرب، وهي كلها تصرفات تدخل ضمن صلاحيات الإمام الحاكم الذي يسعى لحماية الدولة وتأمين مصالحها^{١٥}.

3. توزيع الأموال والأفانل والغنائم: تولى النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه تنظيم بيت المال وتوزيع الموارد المالية على مستحقيها، بما يحقق التكافل الاجتماعي ويمنع التفاوت الطبقي، كما راعى في ذلك تحقيق المقاصد الشرعية في الإنفاق.

4. فض المنازعات وتحقيق العدل بين الناس مارس النبي صلى الله عليه وسلم القضاء بين الناس، وفصل في الخصومات، وأرسى قواعد العدالة والمساواة بين المسلمين وغيرهم، وهو ما يعكس جانباً جوهرياً من دوره كحاكم مسؤول عن إقامة العدل في المجتمع.

5. عقد المعاهدات والصلح وإدارة العلاقات الخارجية: أبرم النبي صلى الله عليه وسلم العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع القبائل المختلفة، كصلح الحديبية، وغيرها، وهي أعمال سياسية تهدف إلى حماية الدولة، وتأمين حدودها، وتهيئة مناخ سلمي لنشر الدعوة. إن هذه التصرفات النبوية تمثل تطبيقاً عملياً لمفهوم السياسة الشرعية، وهي تؤسس لمبادئ مهمة في الحكم الرشيد، وتوضح كيف يمكن للإمام أو الحاكم أن يُدير شؤون الدولة وفق ضوابط الشرع ومقاصده.

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية على السياسة الشرعية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم اتسمت السياسة النبوية بالحكمة والمرونة والعدل، وقد تجلت هذه المبادئ في مجموعة من المواقف العملية التي تشكل نماذج حية لتطبيقات السياسة الشرعية. وتمثل هذه الأمثلة ملامح واضحة لكيفية إدارة شؤون الدولة والمجتمع بما يحقق مقاصد الشريعة ويحافظ على كيان الأمة ووحدتها^{١٦}. وفيما يأتي أبرز هذه التطبيقات:

١. مبدأ الشورى: جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشورى قاعدة أساسية في إدارة شؤون الدولة، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَوَجَدَ الْجَنَّةَ مَلْأًءً مِنْ نَادٍ يَدْعُونَ﴾. وقد مارس النبي صلى الله عليه وسلم الشورى في مواضع كثيرة، كاستشارته الصحابة في معركة بدر وأحد والخندق، وفي صلح الحديبية وغيرها. وهذا يدل على التزامه بالشورى كمبدأ سياسي يُعزز روح المشاركة والمسؤولية الجماعية في اتخاذ القرار^{١٧}.

٢. صلح الحديبية: يُعد صلح الحديبية من أبرز النماذج السياسية التي تعكس مدى عمق السياسة الشرعية في تحقيق المقاصد الكبرى وإن خالفت ظاهر المصلحة الآنية. فرغم ما بدا من تنازلات لصالح قريش، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بها لاعتبارات مصلحة أوسع، كإيقاف الحرب، وفتح المجال للدعوة، وتأمين الدولة الناشئة. وقد أثبتت النتائج أن الصلح كان نصراً سياسياً ومعنوياً، كما قال الله تعالى: ﴿لَإِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾^{١٨}.

٣. توزيع العطايا: راعى النبي صلى الله عليه وسلم في توزيع العطايا تحقيق المقاصد الشرعية، كجبر خواطر ضعفاء الإيمان أو تأليف قلوب زعماء القبائل. ومن أبرز الأمثلة ما فعله يوم حنين حين أعطى المؤلفات قلوبهم من الغنائم أكثر من غيرهم، مما أثار بعض التساؤلات بين الصحابة، فبين النبي صلى الله عليه وسلم لهم أن المصلحة تقتضي ذلك، وأن ما يقوم به يدخل في إطار السياسة الشرعية التي تُقدّر المآلات وتوازن بين المصالح^{١٩}.

٤. تنظيم العلاقات مع القبائل والمنافقين واليهود: أقام النبي صلى الله عليه وسلم علاقات متعددة مع القبائل المحيطة، فوثق اليهود مع بعضها وتحالف مع بعضها الآخر، وفق ما تقتضيه مصلحة الدولة الإسلامية. كما تعامل بحكمة مع المنافقين داخل المدينة، فلم يعمد إلى قتلهم رغم علمه بنفاقهم، درعاً للمفسدة الكبرى التي قد تنشأ من ذلك، وقال: «لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه». أما مع اليهود، فقد عقد معهم وثيقة المدينة التي نظمت العلاقة بين المسلمين وغيرهم، ووضع أسساً للتعايش السلمي. ولكن لما نقضوا العهد وتآمروا ضد الدولة، تعامل معهم وفق مقتضى السياسة الشرعية، بما يحقق الأمن ويحفظ وحدة الأمة.

المبحث الثاني: أثر السياسة الشرعية في بناء الدولة الإسلامية

لم تكن السياسة الشرعية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مجرد اجتهادات ظرفية عابرة، بل كانت حجر الأساس في بناء كيان الدولة الإسلامية الأولى، فقد أسهمت بشكل مباشر في ترسيخ قواعد الحكم الرشيد، وإرساء معالم العدالة والاستقرار، وتنظيم مؤسسات الدولة على أسس شرعية متينة. وقد استطاع النبي صلى الله عليه وسلم من خلال ممارسته للسياسة الشرعية أن يُنشئ نموذجاً فريداً في الإدارة والحكم، جمع بين القيم الروحية والمبادئ التنظيمية، ونجح في تحويل الجماعة المؤمنة إلى دولة متماسكة ذات مؤسسات فاعلة ونظام سياسي متكامل^{٢٠}. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث بيان الأثر الذي أحدثته السياسة الشرعية في بناء مؤسسات الدولة الإسلامية، وتحقيق استقرارها الداخلي، فضلاً عن تحليل كيفية استثمار هذه السياسة النبوية في تشكيل نموذج إسلامي متميز للدولة يمكن الاستفادة منه في بناء نظم سياسية معاصرة تقوم على العدل والمصلحة العامة والمشاركة الفاعلة.

المطلب الأول: دور السياسة الشرعية في بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار

مثّلت السياسة الشرعية في العهد النبوي الأساس الذي بُنيت عليه مؤسسات الدولة الإسلامية، حيث لم يكن تأسيس الدولة مقتصرًا على الجانب العقائدي والدعوي، بل شمل أيضًا تنظيم الشؤون الإدارية والاقتصادية والاجتماعية من خلال إطار شرعي منضبط يراعي المقاصد العليا للشرعية^{٢١}. وقد تجلّى هذا الدور في تنظيم مؤسسات الدولة الحيوية كالقضاء، والإدارة، وبيت المال، بما يضمن استمرارية الأداء وتحقيق المصلحة العامة، إضافة إلى تعزيز منظومة القيم التي أسستها الشريعة الإسلامية كقيم العدالة والمساواة والرحمة، والتي ساهمت بدورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدولة الناشئة. ومن خلال هذا المطلب، سيتم تسليط الضوء على أبرز الجوانب المؤسسية التي قامت عليها الدولة الإسلامية بفضل السياسة الشرعية، وبيان أثر تلك السياسة في ترسيخ النظام العام وضمان التوازن المجتمعي.

الفرع الأول تنظيم شؤون الدولة: القضاء، الإدارة، بيت المال. حرص النبي صلى الله عليه وسلم منذ تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة على تنظيم شؤونها بما يحقق الاستقرار ويضمن استقامة الحياة العامة، وقد تجلّى ذلك من خلال إنشاء وبناء مؤسسات رئيسية أسهمت في ضبط النظام العام وحسن تدبير شؤون الرعية. ومن أبرز هذه المؤسسات: القضاء، الإدارة، وبيت المال، والتي شكّلت النواة الأولى للدولة المنظمة وفق معايير شرعية.

١. مؤسسة القضاء: كان القضاء من أوائل المؤسسات التي أولاهها النبي صلى الله عليه وسلم اهتمامًا خاصًا، لكونها المعنية بتحقيق العدالة وفصل الخصومات وردّ المظالم. وقد تولى النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه القضاء بين الناس في المدينة، ثم فوض هذا الأمر لعدد من الصحابة في بعض المناطق، مثل تفويضه لمعاذ بن جبل رضي الله عنه حين أرسله إلى اليمن، مبيّنًا له منهج القضاء بقوله: "بِمِ تَقْضِي؟" إلى أن قال: "الحمد لله الذي وَقَّ رسول الله لما يرضي الله ورسوله"، وهو ما يدل على اعتماد القضاء على الكتاب والسنة والاجتهاد المؤسس على أصول الشريعة.

٢. الإدارة والتنظيم الإداري: اهتم النبي صلى الله عليه وسلم بإرساء قواعد الإدارة العامة للدولة، من خلال توزيع الصلاحيات وتفويض المهام الإدارية، حيث عيّن الولاة على الأقاليم، واختار الكفاءات لإدارة السرايا، كما نظّم شؤون المدينة من خلال كتابات المعاهدات، وتوزيع الأدوار والوظائف. ويُعد هذا التنظيم نموذجًا مبكرًا لنظام إداري فعال يقوم على مبدأ المسؤولية والمحاسبة والتخصص في المهام.

٣. بيت المال وتنظيم الموارد المالية: كان للنبي صلى الله عليه وسلم نظام مالي متكامل يقوم على تحصيل الموارد وتوزيعها بعدل وإنصاف. وقد تجسد ذلك في تنظيم الزكاة والجزية والغنائم، وتعيين العاملين عليها، وتوزيع الأموال حسب الحاجة والمصلحة، بما يحقق التكافل الاجتماعي ويعزز الاستقرار الاقتصادي. كما راعى النبي صلى الله عليه وسلم الأولويات في توزيع العطايا، مثل تأليف القلوب ومراعاة حاجات الفقراء والمساكين، وهذا يدل على أن بيت المال لم يكن مجرد خزينة، بل مؤسسة مالية قائمة على مبادئ شرعية واقتصادية رشيدة^{٢٢}. إن تنظيم هذه المؤسسات من

خلال السياسة الشرعية أسهم بشكل كبير في بناء دولة متماسكة تقوم على العدل والنظام والانضباط، مما وفر البيئة الملائمة للاستقرار الداخلي وازدهار المجتمع.

الفرع الثاني تعزيز قيم العدالة والمساواة والرحمة. من أبرز ما تميزت به السياسة الشرعية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أنها لم تكن مجرد تنظيم إداري أو تدبير سياسي فحسب، بل كانت سياسة قائمة على مبادئ أخلاقية سامية تهدف إلى إقامة مجتمع تسوده العدالة وتُصان فيه كرامة الإنسان، وتُراعى فيه الحقوق والواجبات دون تمييز. وقد تجلت هذه المبادئ بوضوح في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم من خلال تعزيز العدالة والمساواة والرحمة كقيم أساسية لبناء الدولة والمجتمع.

١. العدالة: جعل النبي صلى الله عليه وسلم من العدالة ركيزة أساسية في سياسته، سواء في القضاء أو في توزيع الموارد أو في التعامل مع الناس. وكان حريصاً على تطبيق العدل دون محاباة، حتى ولو كان المخالف من المقربين، كما في حديثه الشهير: "والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"، وهو دليل على تجرد الدولة الإسلامية من العصبية أو التمييز في تطبيق الأحكام، مما عزز الثقة في النظام الحاكم وأشاع الأمن بين الناس.

٢. المساواة: أرسى النبي صلى الله عليه وسلم مبدأ المساواة بين الناس، فاعتبرهم جميعاً سواسية في الحقوق والواجبات، لا فرق بينهم إلا بالقوى والعمل الصالح. وقد ظهرت هذه المساواة في مجالات متعددة، منها مشاركتهم في الغزوات، والتساوي أمام القضاء، ومجالس الشورى. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يجالس الفقراء كما يجالس الأغنياء، ويحسن إلى الجميع دون تمييز طبقي أو عنصري.

٣. الرحمة: كانت الرحمة سمة بارزة في سياسة النبي صلى الله عليه وسلم، حيث تجلت في تعامله مع المسلمين والمخالفين على حد سواء. وقد وصفه الله تعالى بقوله: *لوما أرسلناك إلا رحمة للعالمين*.^{٢٣} وكان يعفو عن المسيء ويصفح عن المخطئ، ويُرَاعِي أحوال الناس وظروفهم، كما فعل مع حاطب بن أبي بلتعة، ومع أسرى بدر، ومع أهل مكة عند الفتح، وهي مواقف تؤكد أن الرحمة كانت جزءاً من المنهج السياسي النبوي، مما أسهم في توطيد المحبة والانتماء للدولة الإسلامية. إن ترسيخ هذه القيم في السياسة الشرعية كان له الأثر الأكبر في استقرار الدولة الإسلامية وتماسك بنينها، فالدولة التي تُبنى على العدل والمساواة والرحمة هي دولة قابلة للبقاء والازدهار، لأنها تتبع من فطرة الإنسان وتلبي حاجاته الروحية والاجتماعية.

المطلب الثاني: استثمار السياسة النبوية في بناء النموذج الإسلامي للدولة

مثّلت السياسة النبوية التي انتهجها النبي محمد صلى الله عليه وسلم نموذجاً رائداً في بناء الدولة الإسلامية على أسس شرعية متكاملة، جمعت بين العقيدة والتشريع، وبين الإدارة الرشيدة وتحقيق مقاصد الشريعة. فلم تكن تلك السياسة مجرد تدبير ظرفي أو اجتهاد شخصي، بل كانت تجسيداً عملياً لرسالة الإسلام في تنظيم شؤون الأمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي^{٢٤}. وقد كان لهذه السياسة المباركة أثر بالغ في ترسيخ نظام سياسي راشد يستمد شرعيته من الوحي، ويقوم على قيم أخلاقية عظيمة مثل العدالة والمساواة والرحمة. ومن هنا تأتي أهمية هذا المطلب في إبراز كيف ساهمت السياسة الشرعية في رسم ملامح نموذج إسلامي متوازن للحكم، قابل للتطبيق والتطوير في مختلف العصور، ويمكن الاستفادة منه في الواقع المعاصر لبناء أنظمة حكم عادلة وإنسانية^{٢٥}.

الفرع الأول: كيف أسست السياسة الشرعية لنظام سياسي راشد لقد أرسى النبي صلى الله عليه وسلم من خلال سياسته الشرعية معالم نظام سياسي راشد متكامل، يحقق التوازن بين السلطة والمسؤولية، ويضمن العدل والشورى، ويرتكز على المبادئ الأخلاقية والقيم الإسلامية في إدارة شؤون الدولة. وقد ساهمت السياسة النبوية بشكل مباشر في بلورة هذا النظام، من خلال تطبيقات عملية ومؤسسية أرسى قواعد الحكم الرشيد الذي حافظ على وحدة الأمة وكرامة الإنسان وحقوقه^{٢٦}. ومن أبرز معالم هذا النظام السياسي الراشد التي أسستها السياسة الشرعية في العهد النبوي:

١. مركزية الشريعة كمصدر للحكم والتشريع كان الأساس الذي بُني عليه النظام السياسي النبوي هو اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع، ومرجعية عليا لكل ما يتعلق بشؤون الدولة والمجتمع، وهو ما وفر الاستقرار القانوني والتشريعي، وحال دون التسلط أو سن قوانين مخالفة لمصلحة الأمة.

٢. الالتزام بمبدأ الشورى: جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشورى قاعدة أساسية في صناعة القرار السياسي، فكان يستشير أصحابه في الأمور العامة، ويأخذ برأيهم حتى وإن خالف رأيه أحياناً، كما حدث في غزوة أحد والخندق. وهذا يعكس دور الشورى كآلية للمشاركة السياسية وضمن الرقابة الشعبية على الحاكم.

الفرع الثاني تأثير هذا النموذج على العصور التالية (الخلافة الراشدة)

لم يكن النموذج السياسي الذي أرسته السياسة الشرعية في العهد النبوي حكرًا على زمن النبي صلى الله عليه وسلم، بل كان نواةً لنظام سياسي استمر بعده في فترة الخلافة الراشدة، التي تُعد امتدادًا عمليًا وتاريخيًا للسياسة النبوية، من حيث الالتزام بالشريعة، وتحقيق العدل، وتطبيق مبدأ الشورى، والمحافظة على كرامة الإنسان^{٢٧}. وقد تأثر الخلفاء الراشدون الأربعة - رضي الله عنهم - تأثرًا بالغًا بالنموذج السياسي النبوي، وساروا على نهجه في الحكم والإدارة، مما ساعد في تثبيت أسس الدولة الإسلامية وتوسيع رقعتها وتحقيق الاستقرار الداخلي رغم التحديات المتعددة. ومن أبرز مظاهر هذا التأثير:

١. استمرار الالتزام بالشريعة كمصدر للحكم: كان الخلفاء الراشدون يحرصون على أن تكون أحكامهم وتشريعاتهم نابعة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، كما يتضح من قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته الأولى: "أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم"، وهذا دليل على مركزية الشريعة في نظام الحكم واستمراريتها كمرجعية عليا^{٢٨}.
٢. تعزيز مبدأ الشورى المؤسسية: استمر العمل بمبدأ الشورى في عهد الخلفاء، واتسع نطاقها لتشمل أصحاب الرأي والخبرة من الصحابة، كما ظهر بوضوح في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي شكّل مجلسًا من كبار الصحابة للتشاور في قضايا الدولة، وكذلك في آلية اختيار الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه عن طريق "الشورى الستة"، ما يعكس تطورًا مؤسسيًا لهذا المبدأ النبوي.
٣. المحافظة على العدالة والمساواة: تمسك الخلفاء الراشدون بقيم العدالة والمساواة التي أرساها النبي صلى الله عليه وسلم، وظهرت مواقفهم في عدم التمييز بين الرعية، وإنصاف المظلومين، كما في قصة محاسبة عمر بن الخطاب لولاة الأمصار، وقوله الشهير: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟"، وهو تجسيد عملي لاستمرار السياسة النبوية في الحكم العادل^{٢٩}.
٤. تقوية مؤسسات الدولة وتوسيع نظام الإدارة: عمل الخلفاء على تطوير نظام الدولة استنادًا إلى الأسس التي وضعها النبي صلى الله عليه وسلم، فأنشأوا الدواوين، ووسعوا نظام بيت المال، ونظموا الولايات، مما يعكس تفعيل السياسة الشرعية بما يناسب تطور الدولة وتوسعها الجغرافي والبشري^{٣٠}. إن استمرارية هذه المبادئ النبوية في الخلافة الراشدة، وتطبيقها بشكل فعّال في إدارة الدولة والمجتمع، تؤكد أن السياسة الشرعية ليست مجرد تجربة تاريخية، بل نموذج عملي متكامل يصلح أن يكون أساسًا لأنظمة حكم حديثة تستلهم روح الإسلام وعدله وإنسانيته.

الذاتة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد استعراض مفاصل هذا البحث المتواضع حول "السياسة الشرعية في العصر النبوي وأثرها على بناء الدولة الإسلامية"، تبين أن السياسة الشرعية كانت ولا تزال من أعظم الأسس التي بُنيت عليها الدولة الإسلامية، لما تتضمنه من مبادئ عليا ومقاصد سامية تقوم على تحقيق العدل، وحفظ المصالح، ودرء المفاسد، وإقامة الحكم الرشيد المنضبط بضوابط الشريعة الإسلامية. لقد برز من خلال هذا البحث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن فقط مبلغًا للوحي، بل كان قائدًا سياسيًا محنًا، استطاع أن يؤسس كيانًا سياسيًا متماسكًا عبر سياسة شرعية حكيمة تستمد مشروعيتها من الوحي وتراعي حاجات الواقع.

أولاً: النتائج

١. أسهمت السياسة الشرعية النبوية في إرساء نظام سياسي متوازن يجمع بين ثبات المبادئ ومرونة الوسائل.
٢. جسدت سيرة النبي صلى الله عليه وسلم نماذج عملية للسياسة الشرعية، سواء في العلاقات الداخلية أو الخارجية، مما يُعدّ تطبيقًا واقعيًا لمقاصد الشريعة.
٣. قامت الدولة الإسلامية في العهد النبوي على مؤسسات واضحة المعالم: القضاء، الإدارة، وبيت المال، مما يدل على تطور مبكر في بنية الدولة الإسلامية.
٤. رسّخت السياسة الشرعية في العهد النبوي قيم العدل والمساواة والرحمة، وكانت هذه القيم ركيزة أساسية لاستقرار الدولة وتماسكها.
٥. مثل النموذج السياسي النبوي أساسًا استُكمل لاحقًا في عهد الخلفاء الراشدين، ما يؤكد على قابلية هذا النظام للاستمرار والتطوير.

ثانيًا: التوصيات

١. ضرورة استحضار المبادئ السياسية التي قام عليها النموذج النبوي عند بناء نظم الحكم في الدول الإسلامية المعاصرة.
٢. الدعوة إلى تعزيز دراسة السياسة الشرعية كعلم مستقل، وربطه بالواقع السياسي المعاصر، مع الاجتهاد في تنزيل المقاصد الشرعية على واقع متغير.
٣. توسيع البحث في التطبيقات العملية للسياسة النبوية وربطها بالمفاهيم الحديثة في الإدارة والحكم الرشيد.

٤. توجيه المؤسسات التعليمية والبحثية إلى الاهتمام بفقهاء السياسة الشرعية وتفعيله ضمن المناهج التربوية والجامعية.
٥. أهمية تقديم السياسة الشرعية في صورة معاصرة متوازنة، تُبرز شمولية الإسلام وقدرته على مواكبة التحديات السياسية والاجتماعية الحديثة. ممتاز، إليك قائمة المصادر والمراجع المقترحة التي يمكنك اعتمادها في نهاية بحثك حول "السياسة الشرعية في العصر النبوي وأثرها على بناء الدولة الإسلامية:"

المصادر والمراجع: القرآن الكريم

١. الامام علي بن أبي طالب (جمع الشريف الرضي) ، نهج البلاغة ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ٢٠٠٥ ، ص ١٤٢
٢. محمد بن مكي بن محمد الشامي العاملي الجزيني ، الشهيد الأول، اللمعة دمشقية ، دار العلوم ، سوريا ، ٢٠٠١ .
٣. الشيخ الطوسي، المبسوط في فقه الإمامية - دار الفكر .
٤. العلامة الحلي، تذكرة الفقهاء - مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
٥. الشيخ المفيد، كتاب الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد - دار المفيد.
٦. الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه - تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي.
٧. الشيخ الكليني، الكافي - تحقيق دار التعارف، بيروت.
٨. محمد باقر الصدر، اقتصادنا - يتناول السياسة الاقتصادية في الفكر الإسلامي.
٩. محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة - يحتوي على أفكار عميقة عن النظام السياسي الإسلامي.
١٠. مرتضى مطهري، نظام الحقوق في الإسلام - دار التعارف.
١١. عبد الكريم بي آزار شيرازي، النظام السياسي في الإسلام عند الشيعة الإمامية - دار الهادي.
١٢. علي محمد الحائري، النظام السياسي في فكر الإمام علي عليه السلام - مركز الأبحاث العقائدية.
١٣. آية الله محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام - دار التعارف.
١٤. آية الله ناصر مكارم الشيرازي، السياسة في الإسلام - مركز المصطفى للنشر.

هوامش البحث

١. الشيخ الطوسي، المبسوط في فقه الإمامية ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٤ .
٢. محمد بن مكي بن محمد الشامي العاملي الجزيني ، الشهيد الأول، اللمعة دمشقية ، دار العلوم ، سوريا ، ٢٠٠١ .
٣. النساء : ٥٨
٤. الشيخ المفيد، كتاب الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد - دار المفيد ، ص ١٦١
٥. الشيخ الكليني، الكافي ، تحقيق دار التعارف، بيروت ١٩٨٩ ، ص ١٣٦ .
٦. العلامة الحلي، تذكرة الفقهاء - مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ص ٩٣ .
٧. الحج : ٧٨
٨. الشيخ الكليني، الكافي المصدر السابق ، ص ١٦٣
٩. محمد باقر الصدر، اقتصادنا ، دار المهدي، النجف ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٣
١٠. الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه ، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي ، ص ١٢١ .
١١. الشيخ المفيد، كتاب الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ، دار المفيد ، ١٩٩٠ ، ص ١٢١
١٢. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، ٢٠٠١، مصر، ص ١٥٠-١٧٠.
١٣. الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه ، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي ، ص ١٢١ .
١٤. لشيخ الكليني، الكافي المصدر السابق ، ص ١٦٣
١٥. الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه ، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي ، ص ١٢١ .

- ١٦ الشيخ المفيد، كتاب الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد - دار المفيد ، ص ١٦١
- ١٧ العلامة الحلي، تذكرة الفقهاء - مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ص ٩٣ .
- ١٨ الفتح: ١
- ١٩ مرتضى مطهري، نظام الحقوق في الإسلام ، دار التعارف ص ٨٦.
- ٢٠ علي محمد الحائري، النظام السياسي في فكر الإمام علي عليه السلام ، مركز الأبحاث العقائدية ، ص ١٤١
- ٢١ عبد الكريم بي آزار شيرازي، النظام السياسي في الإسلام عند الشيعة الإمامية ، دار الهادي ، ٢٠٠٠، ص ٩٢ .
- ٢٢ محمد باقر الصدر، اقتصادنا ، دار المهدي، النجف، ٢٠٠٤، ص ١٨٣
- ٢٣ الأنبياء: ١٠٧
- ٢٤ علي محمد الحائري، النظام السياسي في فكر الإمام علي عليه السلام ، مركز الأبحاث العقائدية ، ص ١٤١
- ٢٥ محمد باقر الصدر، اقتصادنا ، دار المهدي، النجف، ٢٠٠٤، ص ١٨٣
- ٢٦ آية الله ناصر مكارم الشيرازي، السياسة في الإسلام - مركز المصطفى للنشر ، ص ١٥١
- ٢٧ آية الله محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام - دار التعارف ، ص ١٣١
- ٢٨ آية الله ناصر مكارم الشيرازي، السياسة في الإسلام - مركز المصطفى للنشر ص ١٧٢
- ٢٩ آية الله محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام - دار التعارف ، ص ١٣٢
- ٣٠ علي محمد الحائري، النظام السياسي في فكر الإمام علي عليه السلام ، مركز الأبحاث العقائدية ، ص ١٤١